

نوبة كينيا السودانيون: قضية إنتهاكات حقوق الإنسان التي طواها النسيان - (دراسة تعريفية)

الرئيس المناوب الأسبق لوحدة خدمات اللغات بلجنة
التحقيق الدولية المستقلة التابعة للمحكمة الجنائية-لبنان

د. صلاح الصافي رحمة الله البدوي

مستخلص:

تسعى هذه الدراسة إلى لفت الإنتباه إلى إنتهاكات حقوق الإنسان التي طالت أجيالاً من مجتمعات النوبة السودانيين في كينيا، والجهود التي بُذلت على مختلف المستويات لإنصافهم . فأفراد هذه المجتمعات هم في الأصل أحفاد الجنود النوبة الذين جندهم جيش الإستعمار البريطاني من مصر والسودان لمساعدته في قتاله ضد جماعات «الماوما» التي كانت تقاتل لطرده المستعمر من كينيا. وفي أعقاب نيل كينيا إستقلالها ، تخلت السلطات الأستعمارية البريطانية عن هؤلاء الجنود، ولم تكافأهم بأكثر من السماح لهم بالعيش في ضاحية «كابيرا» السيئة الصيت المعروفة بأنها أكبر أحياء الفقراء في أفريقيا . ولما كانت السلطات التي صعدت إلى سدة الحكم في كينيا عشية إستقلالها تنظر إلى أولئك الجنود النوبة بإعتبارهم مرتزقة قاتلوا ضد الشعب الكيني في صفوف المستعمر البريطاني، فقد رفضت منحهم الجنسية الكينية، وإزاء ذلك الرفض أضطر من بقي على قيد الحياة من الجنود النوبة وأحفادهم من بعدهم إلى العيش في كينيا زهاء القرن كأشخاص بلا جنسية ، محرومون من جميع حقوقهم الإنسانية التي تكفلها لهم تشريعات حقوق الإنسان الدولية ، على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها المنظمات المعنية بحقوق الإنسان على كافة المستويات. تسعى الورقة أيضاً إلى تسليط الضوء على ماإنتهت إليه مختلف القضايا ذات الصلة بقضية النوبة التي نظرتها المحاكم الكينية والإقليمية والدولية. وقد تناولت الدراسة العديد الوثائق القانونية الدولية والإقليمية التي تثبت حق أحفاد النوبة في العيش والتمتع بكافة حقوق الإنسان في كينيا بعد أن سلطت الضوء على الضيم الذي طالهم. وفي خاتمتها أوصت هذه الدراسة الجهات المعنية بتوثيق التاريخ العسكري السوداني ببذل المزيد من الجهد لحفظ الحق التاريخي لهذه الفئة من أهل السودان في أن تتعرف عليهم الأجيال القادمة.

Abstract:

This paper seeks to draw attention to human rights violations to which successive generations of Sudanese Nuba communities in Kenya were subject, and efforts made at various levels to do them justice. Members of these communities were originally grandchildren of Sudanese Nuba soldiers recruited by the colonial British army from Egypt and Sudan to assist with the fight against the Mau Mau freedom fighters in Kenya. Following independence of Kenya, Nuba soldiers were abandoned by the British colonial authority which granted them nothing more than allowing them to live in the Kibera notorious area which is known as the biggest slum in Africa. Dismissing them as mercenaries who fought against the people of Kenya, post-independence Kenyan authorities refused to grant them Kenyan nationality. So, the Nuba lived for almost a century as stateless people deprived

of all rights enshrined in international human rights legislations. The paper highlights rights guaranteed for stateless people by domestic, regional and international legislations and efforts exerted by organizations at these levels to defend Nuba soldiers' rights. The paper, moreover, touched on the outcome of relevant cases looked into by various Kenyan, regional and international courts.

مقدمة :

سجل التاريخ العسكري السوداني في مضابطه العديد من القصص التي تروي مشاركة الجنود السودانيين خارج حدود البلاد. فقد تم التوثيق لمشاركة وحدات سودانية ضمن الجيش المصري في حروب محمد علي باشا خديوي مصر في عامي 1854 و 1856 في القرم إلى جانب تركيا، ثم في المكسيك في عام 1862 م عندما طلبت كل من فرنسا وإنجلترا من خديوي مصر إرسال فرقة من السودانيين لحماية رعاياها ضد العصابات المكسيكية . وفي الحرب العالمية الأولى أرسلت بريطانيا فرقتين من الجنود السودانيين إلى جيبوتي بناء على طلب من فرنسا لتحلا محل الجنود السنغاليين هناك.



وعند ما تم تأسيس قوة دفاع السودان نواة الجيش السوداني الحالي في عام 1925 إشتربت فرق منها في العمليات الحربية إبان الحرب العالمية الثانية ، حيث قاتلت ضد الإيطاليين في إريتريا وإثيوبيا وأوقفت تقدمهم في جبهتي كسلا والقلابات، وأبليت بلاء حسنا في معركة «كرن» في إريتريا، كما شاركت في حملة الصحراء الغربية لدعم الفرنسيين حيث رابطت في واحتى» الكفرة «و» جالو» في الصحراء الليبية بقيادة القائد البريطاني» أرشيبالد ويفل»، كما تم نشرها في صحراء العلمين لوقف تقدم قوات الجنرال الألماني «رومل» الملقب بثعلب الصحراء. إلى جانب ذلك ، شاركت قوة من الجنود السودانيين قوامها حوالي 250 جندي في حرب فلسطين عام 1948 م . وفي حرب أكتوبر 1973 م ، أرسلت الحكومة السودانية قوة قوامها لواء مشاة إلى شبه جزيرة سيناء . وشاركت القوات المسلحة السودانية أيضا في عمليات دولية تصب في مساعي حفظ السلام والاستقرار في كل من الكونغو البلجيكي عام 1960 ، وتشاد عام 1997 ، وناميبيا عام 1989 م، وكذلك في لبنان ضمن قوات الردع العربية لحفظ السلام تحت لواء جامعة الدول العربية، كما شاركت في عملية إعادة الحكومة المدنية في جمهورية جزر القمر حيث ساهمت قوات المظليين السودانية في استعادة جزيرة أنجوان وتسليمها لحكومة جزر القمر عام 2008 م.⁽¹⁾

غير أن حوليات التاريخ العسكري السوداني تكاد أن تخلو من أي إشارة توثق لسيرة الجنود السودانيين الذين حاربوا ضمن صفوف كتيبة بنادق الملوك الإفريقية (The King's African Rifles Regiment) في شرق أفريقيا إبان الحقب الإستعمارية وإنتهى بهم المقام في كينيا حيث ضاقوا صنوفاً من إنتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من ألوان الضيم عبر الحقب المتلاحقة ، بعد أن تخلى عنهم المستعمر البريطاني عندما وضعت حرب «الماماو» أوزارها ، ورفضت السلطات الكينية التي جاءت إلى السلطة بعد الإستقلال الإعتراف بحقوقهم بإعتبارهم في نظرها مجرد مرتزقة جُندوا لمقاتلة أبناء الشعب الكيني. لذلك فقد إرتأيت أن تكون هذه الورقة بمثابة تعريفٍ بقضية هؤلاء النفر الكريم من جنودنا الذين غابوا عن الساحة السودانية ليس بحُر إرادتهم ، ولم يعبأ أحد بإقتفاء أثر سيرتهم حتى كادت أن يطويها النسيان. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العديد من المحاور ذات الصلة بهذه القضية ، وأهمها : جذور المشكلة - مشكلة مصطلح مُسمى النوبة - الوضع القانوني للمهجريين عديمي الجنسية على وجه العموم وحقوقهم في التشريعات الإقليمية والدولية وإنتهاكات حقوق نوبة كينيا السودانيين، إلى جانب قضية النوبة أمام المحاكم الكينية والأفريقية

جذور المشكلة :

قديم النوبة إلى كينيا في بواكير القرن التاسع عشر ، وقد بلغ عددهم اليوم زهاء المئة ألف نسمة جُلهم من المسلمين . ولما كانت السلطات الكينية تمنع في منحهم وضع القبيلة ، أصبحت مهنة العسكرية هي الهوية التي تجمعهم . وعند ما شرعت كينيا بعد نيل إستقلالها في تشكيل بنيتها الإجتماعية ، عمدت السلطات البريطانية إلى مساندة المجموعات العرقية من خلال إيوائها في محمياتٍ عرقية . غير أن النوبة لم يُحظوا بهذه المعاملة ، فقد أثر الإستعمار البريطاني إستثنائهم من هذه الترتيبات بإعتبار أنهم لا ينتمون لأي قبيلة كينية ، فغدى النوبة بذلك لا يشكلون جزءاً من البنية الإجتماعية الكينية . وجراء ذلك لم يظهر النوبة ضمن أرقام أي تعدادٍ سكاني أجرتة كينيا قبل عام 2017 لأن الحكومة الكينية قبل ذلك العام كانت تصنفهم تصنيفاً جائراً حيث كانت تشير إليهم في سجلاتها الرسمية تحت مُسمى «الغير كينيين» أو مجرد «آخرين» . ولم يطال ذلك الضيم الرسمي النوبة دون سواهم ، بل لحق أيضاً بالصوماليين ومن يُعرفون «بعرب الساحل» . وكان عدم إعراف الحكومة بالنوبة وعدم وجود ممثلين لهم في أجهزة الحكم خلال سنوات ما بعد خروج المُستعمر يعني أنهم في حاجةٍ إلى طرفٍ ثالث ليتحدث باسمهم مما جعلهم لقمة فريسة مهيضة الجناح تتنازعها أهواء السياسة الكينية ، حيث كان لزاماً عليهم أن يدلوا بأصواتهم في الحالات القليلة التي سُمح لهم فيها بذلك ، لصالح الحكومة التي في سدة الحكم ضماناً للحماية ، ناهيك عن إستغلال المعارضة الكينية لهم وإستخدامهم وقوداً لنيران نزاعاتها ضد الحكومات القائمة. ⁽²⁾

ومن المعلوم أن إستعانة القوى الإستعمارية الأوروبية بمجموعاتٍ عرقية بعينها لم تقتصر على إستغلال المستعمر البريطاني للنوبة فحسب ، فقد سجلت حوليات النشاط الإستعماري ثلاث عرقيات أخرى إستغلها المستعمر الأوروبي لذات الغرض . وقد وصف المؤرخون هذ المجموعات التي إستعان بها ذلك المستعمر في قمع الشعوب الأفريقية بالجماعات المصطنعة «Artificial Communities» ، بأعتبار أن أفرادها قد جُلبوا من خارج المناطق المستهدفة نظراً لعلم المستعمرين بأن السكان المحليين لن يتعاونوا معهم . وتشترك هذه المجموعات مع النوبة في سماتهم وأوضاعهم الإجتماعية مما سوغ إيراد ذكرهم في هذه الورقة . وهذه المجموعات هي :

1. مجموعة الشيكوندا (Chikunda) وهم الأكثر شبهاً بالنوبة ، بإعتبار أنهم بدأوا

في الظهور كجنود أرقاء جاء بهم المستعمر البرتغالي للعمل في وظائف جباية

الضرائب من المزارعين ومعاقبة المتهربين من الضرائب، إلى جانب وظائف الشرطة حيث كانوا يسيرون الدوريات لمنع مزارعي السُخرة المحليين من الفرار من المزارع التي يملكها المستوطنون البرتغاليون. وقد جاء البرتغاليون بهذه المجموعة ما بين 1891-1902 من المناطق المحيطة بنهر الزمبيزي ووطنوها في موزمبيق في إطار السباق الإستعماري على إحتلال أفريقيا الذي كان يوجب على القوى الإستعمارية وضع المناطق المستعمرة تحت سلطتها الفعلية إعمالاً لمبدأ الإحتلال الفعلي « effective occupation » الذي كان شرطاً أساسياً للإعتراف بسلطة المستعمرين على أراضي المستعمرات الجديدة. (3)

2. مجموعة القريكواز (Griquas) في جنوب أفريقيا وهي مجموعة قوامها خليط من الملونين مختلفي الأصول نشأت في مستعمرة الكاب في عام 1815، وترجع أصول أفراد هذه المجموعة إلى الزيجات المختلطة بين الأوروبيين والسكان المحليين، وقد جعلهم المستعمر الهولندي ومن بعده البريطاني قوام وحدات قواته الخاصة. (4). وعلينا أن لانخلط بين هذه المجموعة وبين القورخاز (Gurkas) النيباليين الذين قاتلوا في صفوف القوات البريطانية إبان الحقب الإستعمارية.

3. مجموعة السيريوليز (Creoles) الذين سكنوا فريتاون عاصمة سيراليون، وهم من أحفاد مختلف المجموعات المُستركة التي تم تحريرها في الولايات المتحدة وجزر الكاريبي، وقام المستعمر البريطاني بترحيلهم وتوطينهم في شبة جزيرة فريتاون ما بين 1787-1850. وقد أصبح أفراد هذه المجموعة عماد الخدمة المدنية والجهاز القضائي في عهد الأستعمار البريطاني لسيراليون. وقد كافأ المستعمرون هذ المجموعات الثلاثة بأن ضمنوا لها وضعاً مميزاً في الحياة المهنية والإجتماعية في مستعمراتهم بعد إنتهاء حروب التحرير. ومن المؤسف أن سلطات الإستعمار البريطاني قد تخلت عن مجموعة النوبة التي لعبت دوراً حاسماً في إنهاء تمرد «الماماو» المناوئ للإستعمار البريطاني في كينيا، فتخلت عنهم وتركتهم نهباً لمتغيرات السياسية الكينية وويلاتها، بل أن السلطات الإستعمارية البريطانية على الرغم من أنها كانت قد دخلت في مفاوضات سياسية مع الساسة الكينيين الذي صعدوا إلى سُدة الحكم عشية الإستقلال، فإنها لم تأبه ولم تعير بالاً للضغط على هؤلاء الساسة، أو حتى مجرد إقناعهم بإحترام الإلتزامات والوعود التي قطعها الإستعمار البريطاني للنوبة السودانيين. (5) وكان ذلك على خلاف ما فعله المستعمر الفرنسي في الجزائر. فقد قاتلت إلى جانبه مجموعة جزائرية يُطلق عليها إسم «الحركيين» ، عمد إلى ترحيل أفرادها مع عائلاتهم إلى فرنسا بعد أن وضعت حرب التحرير

أوزارها. بل يمكن القول أن المستعمر البريطاني في مسكه ذلك تجاه الجنود النوبة قد تجاوز عرفاً أخلاقياً ظلت القوات الأجنبية التي تقاتل خارج أراضيها تحافظ عليه منذ القدم إلى عصرنا هذا ويقف شاهداً على إستمرارية ذلك التقليد الإخلاقي قرار القوات الأمريكية بسحب الف من المترجمين الأفغان الذين عملوا معها إلى خارج أفغانستان عندما قررت الإنسحاب من أفغانستان في يوليو 2021، إلى جانب إصدار تأشيرة دخول للولايات المتحدة لألفين وخمسمئة متعاون أفغاني آخر. بل إن الرئيس الأمريكي ذهب إلى أبعد من ذلك في خطابه الذي ألقاه بمناسبة سحب القوات الأمريكية من أفغانستان بأن لام الكونغرس على الإبقاء على القوانين التي تمنع نقل المتعاونين مع القوات الأمريكية إلى الأراضي الأمريكية، وطالبه بإلغاء هذه القوانين.⁽⁶⁾

وفي ختام هذا المحور من الدراسة نشير إلى أن قضية النوبة كانت واحدة من ثلاثة قضايا نظرت فيها المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وكذلك المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وتتعلق كلها بكون أن كينيا لديها تاريخ لاتخطئه العين في تهجير المستوطن المستعمر للأفارقة وإعادة توطينهم في إطار محاولات جرت في فترة ما بعد تصفية الإستعمار في سبيل إصلاح الأراضي. فإلى جانب قضية النوبة، هنالك قضيتا الإندوري « Endorois » والأوجيك « Ogiek ». وقد عانت المجموعات الثلاثة من ويلات الفقر المدقع والبؤس جراء تصرفات الحكومة الكينية.

وتتعلق قضية «الإندوري» بموقع سكنهم في إحدى محميات الحياة البرية السياحية التي تم تصنيفها ضمن التراث العالمي. أما قضية «الأوجيك» فتتعلق بموقع سكنهم الواقع داخل غابة تحازي منطقة لتجمع مياه أحد الأنهار الهامة. وفحوى الظلم الذي حاق بهذه المجتمعات الثلاثة أن الحكومات التي تعاقبت على حكم كينيا بعد الإستقلال قد درجت على منح حقوق ملكية الأراضي للمجتمعات الأصلية بينما حرمتها من هذا الحق الذي سلب منها إبان الحكم الإستعماري.⁽⁷⁾

ومن المعلوم أن المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب كانت في عام 2010 قد أصدرت قراراً جاءت رياحه على خلاف ما إشتهى سفن الحكومة الكينية، إذ أقرت المفوضية بأن هذه الحكومة قد إنتهكت حقوق مجموعة «الإندوري» المتعلقة بالتنمية والدين والملكية والحق في ممارسة ثقافتها، وطالبت الحكومة الكينية بأن تعترف بحقوق هذه المجموعة، وأوصتها بأن تعيد وضع ملكية أراضيها إلى ما كان عليه أيام أسلافها، وأن تضمن لأفراد المجموعة حرية ممارسة شعائرهم الدينية والثقافية دونما قيود، إلى جانب تعويضهم عن مالحق بهم من خسائر، وتعويضهم عن الإيرادات التي كانوا يحصلون عليها من إستغلالهم من الزراعة ورعي المواشي في تلك المحمية.

وقد كان ذلك أول حكم يصدر عن المفوضية الأفريقية ينطوي على إعترا ف بحقوق المجتمعات

الأصلية. بل كان أول حكم دولي يصدر بشأن الحق في التنمية بموجب المادة (22) من ميثاق بانجول وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق السكان الأصليين (1987).⁽⁸⁾

مشكلة مصطلح مُسمى النوبة :

ظل مُسمى النوبة يشكل مشكلة للباحثين في أزمة الجنود السودانيين السابقين الذي خدموا مع الجيش البريطاني في كينيا، فقد كان السودانيون الذين قاتلوا في شرق إفريقيا إلى جانب بريطانيا ضمن صفوف كتيبة بنادق الملوك الإفريقية قد تم تجنيدهم للقتال في يوغندا من فلول حاميات جيش أمين باشا المصري في المديرية الإستوائية الذين سُدت أبواب العودة إلى الوطن من خلفهم إثر قيام الثورة المهدية . وقد تم إرسال هؤلاء الجنود السودانيين في بادئ الأمر إلى كينيا لحراسة خط السكك الحديدية الذي تم إنشاؤه حديثاً. ويطلق الباحثون على هذه المجموعة إسم «نوبة شرق أفريقيا» ، لأن النوبة الذين خدموا في صفوف كتيبة بنادق الملوك الإفريقية كانوا قد درجوا على إقامة مجتمعات مميزة لهم أينما حلت الكتيبة . لذلك فإن المرء غالباً ما يلحظ وجود مجتمعات نوبية في سائر بلاد شرق أفريقيا قوامها أحفاد المجندين السودانيين في الجيش المصري في جنوب السودان الذين تقطعت بهم السبل في أعقاب سقوط الخرطوم في عام 1885 ، حيث تم تجنيدهم بعد ذلك في صفوف الجيشين الإستعماريين البريطاني والألماني في شرق أفريقيا . وفي أعقاب تسريحهم سُمح لهم بالإقامة في القرى النوبية التي أقاموها في كل من يوغندا وكينيا وتنزانيا. وقد إختفى النوبة من تنزانيا حيث ذابوا في المجتمع المسلم . أما في يوغندا فقد إستفاد النوبة من تعاطف عيدي أمين الذي كان قد أقام في «كابيرا» إبان خدمته العسكرية في الجيش البريطاني ، وعلى وجه التحديد في كتيبة بنادق الملوك الإفريقية ، التي خدم ضمن صفوفها نوبة السودان ، ولكونه مسلماً فقد جمعته علاقات طيبة مع النوبة ، فما أن جاء إلى السلطة في حقبة سبعينيات القرن الماضي حتى جند الكثيرين منهم في الجيش اليوغندي. ولذلك فقد تماهى النوبة مع سلطة أمين ، فأصبحوا الأقرب إلى مركز السلطة في كمبالا ، غير أنه ما أن سقط نظام عيدي أمين حتى غادر السواد الأعظم منهم يوغندا غافلين إلى «كابيرا» خوفاً من إنتقام خصوم أمين . أما في كينيا فقد أثر هؤلاء الجنود البقاء ليُكتب لهم الشقاء، سيما بعد أن تحولت «كابيرا» لأكبر حي للفقراء (Slum) في أفريقيا . وإلى يومنا هذه يُطلق على اليوغنديين الذي يمارسون الشعائر الإسلامية إسم «النوبة» . ويعني ذلك أن كلمة «نوبي» في يوغندا أصبحت مُرادفاً لكلمة «مسلم» ، غير أن الحال ليس كذلك في كينيا. السؤال الذي يتبادر إلى ذهن الباحث في سعيه لتحديد هوية النوبة الذين

ورد ذكرهم في الدراسات التي تناولت قضية الجنود السودانيين في كينيا- هل هم نوبيو شمال السودان أم نوبة جنوب كردفان؟

نبدأ الإجابة على هذا السؤال بفرضية أن المقصودين هم نوبيو شمال السودان . وفي ذلك نقول أن هؤلاء عُرفوا عبر التاريخ بأنهم محاربون أشاوس مما حدى بالمستعمر التركي ومن بعده البريطاني إلى تجنيد أعداد كبيرة منهم في جيشه لمساعدته على حماية مستعمراته الجديدة في المناطق المؤدية إلى منابع النيل، إلى جانب مناطق أخرى أسلفنا الإشارة إليها في مقدمة هذه الدراسة . وكما هو متوقع فقد أثبت النوبيون أنهم جنود مميزون حتى أن بعضاً منهم ترقى إلى مصافي رتب صغار الضباط . غير أنه في أعقاب تمرد الجنود النوبيين في عام 1897 ، عدل الجيش البريطاني عن عزمه إعادتهم إلى السودان ، وبدلاً عن ذلك نشرهم في كينيا. ومنذ ذلك الوقت فقد الجنود النوبيون صلاتهم بالسودان ولم يعد لهم خيار آخر سوى البقاء في كينيا ، فأنشأوا في عام 1904 العديد من القرى فيما ما يُعرف اليوم بمنطقة «كابيرا» التي تعني « الغابة»، إحدى ضواحي نيروبي ، ومن أهم القرى التي أقامها النوبة في هذه المنطقة : كيسومو- كيسي- ميرو- إتين- بونغوما- إيسولو- كيبزس- مازيرا- كيبيريكو - ميغوري - كاتومو وموغيتيو .وقد أصبحت هذه القرى مناطق لتفريخ الجنود للجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى.

ومن خلال ربط هذه الرواية بمسمى «نوبة شرق أفريقيا» الذي درج المؤرخون على إطلاقه على مجموعة النوبة التي دخلت فيها مجموعات عرقية غير سودانية ، نخلص إلى أن النوبة المعنيين في هذه الدراسة هم خليط من نوبة جنوب كردفان وبعض المجموعات الجنوبية وبعض نوبيي شمال السودان، بدليل أن بعضهم قد تم تجنيدهم في مصر قبلة النوبيين ومحجهم في ذلك الزمان ، بينما تم تجنيد البعض الآخر في السودان، إلى جانب قلة من قبائل الفور وبعضاً من العشائر الأفريقية التي تصاهرت مع هذه المجموعات السودانية خلال مختلف الأزمان فإكتسبت عاداتها وتقاليدها وتبنت هويتهم ، وفي نهاية المطاف إنصهرت فيها.

وتشير الدراسات التي جرت بشأن النوبة السودانيين في «كابيرا» أنهم كانوا يعيشون في شكل مجموعات عشائرية ، حيث سكن الفور ونوبة جنوب كردفان في مناطق «سارانغ» و«لوميلى» ، أما المجموعة الجنوبية الإستوائية التي ضمت «الليندي» و«الباريا» فقد إستوطنوا في منطقة «ماكينيا» ، بينما إتخذ الدينكا والشلك مساكن لهم حول «سارانغ» و«لوميلى»، التي راقى لهم بمراعيها ومياهها الوفيرة بحكم أنهم في الأصل من رعاة الماشية. ولم تقف

أمام التواصل بين هذا الخليط من العشائر أي عقبة لغوية ، حيث درج الجنود الذين تم تجنيدهم من شمال السودان أو من مصر للقتال في الصومال على التخاطب في بادئ الأمر بالدارجية السودانية المألوفة ، وليس اللهجة النوبية ولا العربية البسيطة المعروفة في زماننا هذا بعربي جوبا.⁽⁹⁾

ويرى الباحث ، أن عدم وجود يقين قطعي بأن النوبة الذين كانت تُنتهك حقوقهم في كينيا ليسو بالضرورة كلهم من نوبة السودان قد أعطى للحكومات السودانية المتعاقبة مبرراً للتقاعس وعدم التدخل والدفاع عنهم وتبني قضيتهم كقضية سودانية وطنية.

أما الحكومة البريطانية الإستعمارية فلم تسعى أصلاً لإعادة الجنود النوبة إلى السودان بحجة أنهم قد غادروا السودان منذ زمن بعيد فتحضروا وتغيرت طباعهم ، ولن يفلحوا في الاندماج مرة أخرى في مجتمع السودان الزراعي القائم على سلطة الزعماء ورؤساء العشائر الأقل تحضراً ، وذلك ما لا تقبله الشخصية العسكرية التي إكتسبوها. وقد يكون السبب الأساسي والأهم هو عدم رغبة النوبة أنفسهم في العودة إلى السودان ، فقد دلت الدراسات على أنه لم يعد هنالك من بين نوبة كينيا من يحتفظ بعلاقات قوية بالسودان تسوغ عودته ، إذ يعود تاريخ آخر طلب تقدم به نوبة كينيا لإعادتهم إلى السودان إلى حقبة الخمسينيات ، وكان قد تقدم به زعماء النوبة من الجيل القديم ، غير أن زعماء الجيل الجديد كانوا يتمسكون بالبقاء في كينيا . حتى المجموعات التي كانت تحتفظ في ذلك الوقت بعلاقات عائلية في السودان لا يمكن إعتبارها تمثل توجهات مجتمع نوبة كينيا برمته.⁽¹⁰⁾

«كابيرا»: ملاذ نوبة السودان الأخير :

كانت إدارة جيش محمية شرق افريقيا في بواكير القرن العشرين قد سمحت للجنود النوبة السابقين وعوائلهم بالإقامة على أرض التدريب العسكرية الواقعة على مقربة من نيروبي والتي تحولت فيما بعد إلى ما يوصف بأنه أكبر أحياء الفقراء في إفريقيا الذي أصبح يُسمى «كابيرا»، وهي بقعة مساحتها 550 هكتار تقاطر عليها مئات الآلاف من الناس فيما بعد حتى غدى النوبة مجرد أقلية صغيرة في تلك المنطقة ، غير أنهم احتفظوا بأسلوب حياتهم ، سيما دينهم ولغتهم وأنماط أزيائهم وصنوف طعامهم . ومازالوا يؤمنون بأنهم المالكون الحقيقيون لمنطقة «كابيرا» التي منحهم إياها جيش الإستعمار الإنجليزي بعد تقاعدهم من الخدمة العسكرية. إذ لم يحصل الجنود النوبة بعد إنتهاء خدمتهم على أي معاشات أو أي من حقوق ما بعد الخدمة ، ولم يكن ذلك ليقلقهم كثيراً على مستقبلهم ، فقد تم إعفاؤهم من

ضريبة السكن وضريبة الرؤوس ، بل سُمح لهم بالإقامة في «كابيرا» وممارسة الزراعة فيها ، فأفترضوا أن ذلك هو «معاشهم» . وقد تأكد ذلك من خلال الرسالة التي بعث بها مدير المديرية البريطاني لإتحاد النوبة السودانيين ، كما بعث القائم بأعمال السكرتير الأول رسالة مماثلة لنفس الإتحاد فحواها أنه السودانيين قد تم بالفعل منحهم حيازات في «كابيرا» بعد إنقضاء مدة خدمتهم العسكرية عوضاً عن المعاش . مما يعني أن منطقة «كابيرا» قد تم منحها بالفعل للسودانيين.⁽¹¹⁾

غير أن السلطات الكينية قد واجهت هذه الحجة بالإدعاء بأن السودانيين قد فسروا خطأً سماح سلطات الإستعمار البريطاني لهم بالبقاء في أرض التدريبات العسكرية في منطقة «كابيرا» على أنه حق في ملكية الأرض يمكنهم توريثه للأجيال القادمة، بينما كانت تلك السلطات تقصد- حسب التفسير الكيني- ألا يكون توطين النوبة في ذلك المكان أبدياً ، وألا يُنظر إليه بإعتباره حق مكتسب للملكية الأرض. ومع تزايد أعداد القادمين الجدد من المجموعات الإثنية الأخرى إلى منطقة «كابيرا»، عمدت المجموعة النوبية إلى التجمع في قرى صغيرة تقع على الأجزاء المرتفعة من تلك المنطقة ، حيث كان الجميع يمارسون الزراعة ورعي الماشية على المنحدرات المطلّة على الأنهار.

ومع مرور الزمن أصبحت الأجيال اللاحقة من أحفاد المجندين السودانيين في الجيش البريطاني ممن تلقوا حظاً من التعليم قبل فرض القرارات الجائرة بحرمان النوبة من حق التعليم يلتحقون بالوظائف الكتابية أو وظائف الحراسة في مدينة نيروبي مثل آبائهم المتقاعدين⁽¹²⁾ . يجادل أفراد مجتمع النوبة دوماً بأنهم السكان الأصليين لمنطقة «كابيرا» ، إستناداً على الحجج التي ساقوها آنفاً ، ويرون أنه يتوجب على السلطات الكينية الإعتراف بملكيّتهم القانونية لهذه المنطقة لكونها تمثل في نظرهم «ملاذهم الأخير».

البُعد السياسي لمنطقة «كابيرا» والصراع حولها:

نبدأ هذا المحور من الدراسة بالإشارة إلى أن النوبة قد إستفادوا من كونهم أول مجموعة سكنت «كابيرا» ، ليصبح أهم مصادر دخلهم هو بناء المنازل وتأجيرها للمجموعات الوافدة، سيما تلك التي تبحث عن فرص للعمل في نيروبي نظراً لقرب «كابيرا» منها. وظل لتركيز المساكن المُستأجرة في منطقة «كابيرا» وإزدهار سوق الإيجارات غير الرسمية فيها بعداً سياسياً . فمن المعلوم أن العديد من السياسيين المحليين يملكون مساكن في «كابيرا» إستغلوها في تعبئة المُستأجرين لأغراضهم السياسية. وبذلك أصبحت «كابيرا» من أهم

مناطق التعبئة الانتخابية في كينيا ، سيما منذ مطلع التسعينيات عندما بدأ السياسي الكيني المعارض «راليا أودينغا» الذي ينتمي إلى عرقية «اللو» (Luo) يطرح نفسه كسياسي وطني معتمداً على شبكة من المناصرين الذين اتخذوا من «كابيرا» معقلاً لهم . ولا يخفى على أحد أن السياسة الكينية ظلت دوماً وإلى يومنا هذا تقوم على شبكات الولاء العرقي التي عادةً ما تحسم الصراع على السلطة والوصول إلى سدة الحكم، لذلك فإن العنف الذي شهدته منطقة «كابيرا» الفقيرة في مختلف الحقب هو جزء من مجريات أحداث الحلبة السياسية والإنشاقات القائمة بين الأحزاب التي تقوم بتعبئة المناصرين لها على أسس عرقية.

وقد ترتب على عدم حسم أمر ملكية أراضي «كابيرا» تنامي العنف بين النوبة والجماعات الأخرى التي تشاركهم العيش فيها، إذ اندلعت أعمال العنف بين مكونات هذه المنطقة مرات عديدة بسبب المشاحنات السياسية ، سيما تلك التي تشعل فتيلها الحملات الانتخابية . ففي ما بين عامي 1995 - 2001 اندلعت إشتباكات بدوافع سياسية بين النوبة ومجموعة «اللو» .

نعود إلى الإشتباكات التي وقعت بين النوبة وعرقية «اللو» والتي كانت زيارة زعيم المعارضة «راليا أودينغا» بمثابة الشرارة التي أشعلت موجة العنف الثانية التي اجتاحت «كابيرا» في عام 2001 . فقد كانت تصريحات «أودينغا» خلال تلك الزيارة أقرب إلى التحريض ضد النوبة ، إذ غلب على خطبه إبان تلك الزيارة التذكير بكون النوبة هم «ملاك» المساكن وأن أفراد عشيرته «اللو» هم «المستأجرين» ، وأن الأرض هي في واقع الأمر ملك للحكومة ، وأنه ينبغي إيجابار الملاك النوبة على تخفيض الإيجارات. لذلك فقد رأى بعض المراقبين أن «أودينغا» في سعيه لكسب أصوات الناخبين «اللو» إنما كان في واقع الأمر يحرض على طرد النوبة من «كابيرا» . وقد ترتب على ذلك التحريض تدمير أملاك النوبة وتهجير الآلاف منهم. كما تأثر النوبة بأحداث العنف الواسعة النطاق التي صاحبت إنتخابات ديسمبر 2007 الذي صمد النوبة خلالها صموداً مشهوداً بعد أن إصطفوا هذه المرة إلى جانب المعارضة ، على الرغم أن تلك الأحداث كانت قد إستهدفت في الأساس عرقية الكيكيو «Kikuyu» التي كان يُنظر إليها على أنها قد (سُرقت) الإنتخابات .

ونذكر أن مطالب النوبة قد تطورت خلال الألفية الثانية من التركيز على الملكية الفردية إلى الملكية الجماعية ، حيث أخذ النوبة يطالبون بالإعتراف بملكية مجموعتهم لمنطقة «كابيرا» بفضل فوز أحدهم وهو «يونس علي» في الإنتخابات، وهو من القلائل الذين حازوا على عضوية البرلمان الكيني .⁽¹³⁾

الوضع القانوني للمهجريين عديمي الجنسية وحقوقهم في التشريعات الدولية:

إنّته المشرع الدولي مبكرا لخطورة هذه الظاهرة، فأقر في عام 1954 معاهدة دولية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية، وهي المعاهدة التي دخلت إلى حيز النفاذ في يونيو 1960، واعتمدت المعاهدة مرجعية لها كل من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من خلال التأكيد على مبدأ وجوب تمتع جميع البشر، دون تمييز بالحقوق والحريات الأساسية. وقد عرّفت المادة الأولى من هذه المعاهدة عديم الجنسية على أنه الشخص الذي لا تعتبره أية دولة مواطناً فيها بمقتضى تشريعها. فالمرجعية في إعتبار شخص ما عديم الجنسية حسب منصوص هذه المعاهدة هو التشريع الداخلي للدولة، إذ أن تنظيم الجنسية من حيث شروط اكتسابها يخضع للسلطان الداخلي للدولة وفق نظامها القانوني الذي يحدد ضوابط تكوين الشخصية القانونية، وذلك إستناداً على مبدأ السيادة الذي تتمتع بها كل دولة ذات سيادة والذي يُعتبر بدوره مبدأ هام من المبادئ الأساسية المُكرّسة بمقتضى القانون الدولي.

نصت مقتضيات المعاهدة على العديد من الأحكام لصالح عديمي الجنسية يتعين على الدول الأطراف فيها تطبيقها واحترامها دون تمييز من حيث العنصر أو الدين أو بلد الأصل. ومنها ما يرتبط بالإقامة، وبالحقوق الاجتماعية والاقتصادية كالحق في العمل والضمان الاجتماعي، وحقوق ملكية الأموال المنقولة وغير المنقولة، وبالحريات الأساسية، كحرية التنقل، وحرية الانتماء للتنظيمات، وحقوق التقاضي أمام المحاكم، وبالحقوق الفنية والملكية الصناعية.

ورغبة من المشرع الدولي في وضع حدٍ لظاهرة إنعدام الجنسية، صدرت معاهدة دولية أخرى بشأن خفض حالات انعدام الجنسية، وهي المعاهدة التي دخلت إلى حيز النفاذ في ديسمبر 1975. وتُعتبر المعايير الدولية التي نصت عليها المعاهدتان بمثابة الحد الأدنى من معايير معاملة عديمي الجنسية التي من المفترض على الدول تضمينها في تشريعاتها، سيما الدول الأطراف في المعاهدتين. وعليه، فإن الحق في الجنسية قد تم تكريسه أيضاً بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان من خلال العديد من المعاهدات الدولية المكونة لهذا القانون، ومنها المعاهدة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لسنة 1965 التي نصت المادة الخامسة منها على أن الحق في الجنسية من بين الحقوق التي تتعهد الدول الأطراف في المعاهدة بضمانها دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الاثني، والمادة السابعة من معاهدة حقوق الطفل لسنة 1989 التي نصت فقرتها الأولى على أن يتم

تسجيل الطفل بعد ولادته فوراً ، ويكون له الحق منذ ولادته في أن يكون له إسم ، إلى جانب حقه في اكتساب جنسية. ورغم أن هناك العديد من الدول التي بادرت إلى ملائمة قوانينها المتعلقة بالجنسية لتنسجم مع ما نص عليه القانون الدولي، فإنه في المقابل هناك دول أخرى ما تزال قوانينها وتشريعاتها تكرس التمييز ضد عديمي الجنسية، مما أسهم في توسيع حالات انعدام الجنسية ، بل ، هناك من الدول من تصدر وثائق تحدد وضعية الشخص القانونية على أنه بدون جنسية، وهو ما يرتب آثاراً سيئة حتى على الجانب النفسي للشخص الموصوف بهذه الوضعية، ناهيك عما يشكله ذلك من انتهاك لحقوق الإنسان، ومنافاةً لمقتضيات القانون الدولي وغيره من المرجعيات الدولية لحقوق الإنسان.⁽¹⁴⁾

الوضع القانوني للمهجرين عديمي الجنسية وحقوقهم في التشريعات الإقليمية

يتصدر الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي أجازته مجلس الرؤساء الأفارقة خلال دورة إنعقاده العادية رقم (18) التي إلتأمت في نيروبي (كينيا) في يونيو من عام 1981 قائمة التشريعات التي تسعى إلى وضع حدٍ لظاهرة إنعدام الجنسية ، ومن أبرز مواد هذا الميثاق في هذا الشأن المادة (12) التي تنص على ما يلي :

1. لكل شخص الحق في التنقل بحرية واختيار إقامته داخل دولة ما، شريطة الالتزام بأحكام قانونها.
2. لكل شخص الحق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة إلى بلده ، ولا يخضع هذا الحق لأية قيود ، إلا إذا نص عليها القانون وكانت ضرورية لحماية الأمن القومي، أو النظام العام، أو الصحة، أو الأخلاق العامة.
3. لكل شخص الحق ،عند تعرضه للإضطهاد، في أن يسعى ويحصل على ملجأ في أي دولة أجنبية طبقاً لقانون كل بلد وللاتفاقيات الدولية.
4. ولا يجوز طرد الأجنبي الذي دخل بصفة قانونية إلى أراضي دولة ما طرف في هذا الميثاق إلا بقرار يجيزه القانون.
5. يُحرم الطرد الجماعي للأجانب. ويُقصد بالطرد الجماعي الطرد الذي يستهدف مجموعات عنصرية، أو عرقية أو دينية. بعينها
6. كما كفلت المواد (14)، (15)، (16) و(17) من ذات الميثاق حق الملكية والتعليم والرعاية الصحية.

ونظراً لجسامة ظاهرة الحرمان من الجنسية أطلقت الأمم المتحدة في

عام 2014 حملة لوضع حد لها في أفريقيا جنوب الصحراء . وفي سبيل إنهاء هذه الظاهرة يتوجب على السياسات والتشريعات الوطنية أن تلتزم بالمادة (7) من معاهدة حقوق الطفل والمادة 6 (3 و4) من الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل التي تضمن لكل طفل الحق في الجنسية.

كما ظلت المجموعات الإقتصادية الأفريقية توالي ممارسة الضغوط على دولها الأعضاء لإلغاء كافة الأحكام التي تنطوي على تفرقة على أساس النوع أو الجنسية أو المواطنة من قوانينها ، إلى جانب مناشدتها بإتخاذ إجراءات حاسمة وفعالة تضمن التسريع في تجنيس المهاجرين عديمي الجنسية وتوفير الحماية لهم .

كما لفتت هذه المجموعات نظر الدول إلى حقيقة أن العصر الذي تُترك فيه قضايا الجنسية للدولة يجب أن يولي إلى غير رجعة. وناشدت كل من الإتحاد الأفريقي والمفوضية السامية لشئون اللاجئين بالعمل يداً بيدٍ وإنتهاج برنامج فعال وإستراتيجية للمناصرة بغرض تسليط المزيد من الضؤ على قضية عديمي الجنسية، إلى جانب ممارسة المزيد من الضغط على دول أفريقيا جنوب الصحراء لوضع حلول لهذه الظاهرة المستشرية فيها.⁽¹⁵⁾

إنتهاكات حقوق نوبة كينيا السودانيين:

1. حق المواطنة:

واجه النوبة العديد من المشاكل في سبيل إعتراف السلطات الكينية بهم كمواطنين كينيين ، وهو حق كفله لهم دستور كينيا الذي نص على حق المواطنة لكل شخص وُلد في كينيا قبل الإستقلال يكون أحد والديه قد وُلد في كينيا أيضاً ، ويعني ذلك أن هذا الشرط ينطبق تماماً على النوبة . غير أن السلطات الكينية كانت قد بيتت النية لمخالفة هذا النص الدستوري الصريح، إذ طلبت من الأجانب مثل الآسيويين أن يعلنوا للحكومة عن نيتهم في أن يصبحوا مواطنين كينيين ، أما النوبة فقد تم إبلاغهم بأنهم ليسو في حاجة لذلك الإعلان (لأنهم ليسو سودانيين ، بل كينيون) ، لذلك لم يأبه النوبة بالسعى للحصول على الجنسية الكينية حسب نصيحة السلطات لهم. وقد إستخدمت الحكومة الكينية ذلك ضد النوبة ، فأصبح كل من يتقدم بطلب للحصول على الجنسية الكينية يُطلب منه إبراز شهادة ميلاد جده ليثبت انه قد وُلد في كينيا . وفي قضية رفعتها ضد الحكومة الكينية أحد المنظمات الحقوقية لرفضها منح الجنسية للنوبة على الرغم من أنهم من مواليد كينيا، دفعت الحكومة بأن النوبة لم يتخلوا عن جنسيتهم السودانية وتغافلوا عن السعي للتسجيل لنيل الجنسية الكينية كما فعل الآسيويون. وقد أيدت المحكمة

العليا الكينية دفعوات الحكومة الكينية هذه، بل وذهبت إلى أبعد من ذلك بأن طلبت من النوبة أن يثبتوا بأنهم مجموعة حقيقية وليست وهمية ، مما كان يعني أنه على كل نوبي أن يوقع عريضة يذكر فيها «أنه نوبي وتعرض للظلم». وهذه حيلة بائنة سعت من خلالها المحكمة العليا إلى وأد قضية النوبة إلى غير رجعة.

ترتب على حرمان الأجيال الأولى من النوبة من الحصول على الجنسية الكينية أن ورث أحفادهم هذه التفرقة القائمة على الحرمان من الوثائق الثبوتية ، فأصبح من المستحيل تسجيل المواليد وإستخراج شهادات الميلاد لهم وبالتالي حرمانهم من الجنسية وكل مايرتبط بذلك من الحق في التعليم والتوظيف وحق الرعاية الصحية والإجتماعية، بل والحقوقي السياسية مثل حق تشكيل التنظيمات السياسية وحق الترشح والتصويت⁽¹⁶⁾.

2. ملكية الأرض:

ترتب على حرمان النوبة من إستخراج بطاقات الهوية حرمانهم من تسجيل الأراضي التي منحها لهم الإستعمار الإنجليزي وظلوا يعيشون فيها زهاء المئة وخمسين عاماً . ومع تزايد الضغط على الحكومة الكينية المتعاقبة من جانب منظمات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية أعلن الرئيس الكيني آنذاك «دانيال أراب موي» في عام 1996 أن النوبة سيتم منحهم سندات ملكية لأراضيهم ، إلا أن ذلك الوعد كان سراباً بقيعة حسبه النوبة الضمأنون للجنسية حقيقة ، وفي عام 1997 أعلن وزير الأراضي والتوطين بأن وزارته تسعى لتأمين حقوق الملكية لملك الأراضي الحقيقيين ، فحصل سكان بعض القرى مثل «مازيراس » و «كاسيمو» الذين تربطهم صلات قوية بالكنيسة على سندات الملكية ، بينما حُرِم منها معظم سكان «كابيرا» ومنهم النوبة.⁽¹⁷⁾

3. الحرمان من التعليم وما ترتب عليه:

عادة ما لا يواصل شباب النوبة تعليمهم ، فيهجرون مقاعد الدراسة في سن مبكرة مما تسبب في تدني المستوى التعليمي في أوساط أفراد هذه المجموعة وإرتفاع مستويات البطالة بين أفرادها ، مما يرمي بهم في أتون عالم الجريمة والمخدرات. وتتفاقم هذه المحنة بفعل التمييز الذي يُمارس ضد النوبة سيما المسلمين منهم.

4. الإجراءات التمييزية الحاطة من القدر:

فرضت السلطات الكينية إجراءات لا تخلو من التمييز والخط من القدر على الشباب النوبة الراغبين في الحصول على بطاقات الهوية ، حيث إشتطت خضوع المتقدمين لطلب تلك البطاقات لفحصٍ للتحقق من هويتهم

تتولاها لجنة مشكلة من إثنيين أو ثلاثة من النوبة كبار السن . ومن تُثبت هذه اللجنة صحة هويته النوبية يمكنه التقدم لإدارة الشرطة المعنية لإستخراج بطاقة هويته. وقد رأت مفوضية حقوق الإنسان الكينية (وهي كيان مستقل شكلته الحكومة الكينية في عام 2007) بأن إخضاع النوبة والصوماليين والعرب الكينيين لمثل إجراءات التحقق من الهوية هذه ينطوي على معاملة تمييزية تنتهك مبدأ المساواة في المعاملة ، حيث لا يتم تطبيق شرط التحقق من الهوية إلا على هذه الفئات الثلاثة.

وقد برر بعض الساسة هذه الإجراءات بإعتبار أنها قد أملتتها مقتضيات الحرب على الإرهاب ، غير أنه هذه حجة واهية بإعتبار أن السلطات الكينية ظلت تمارس هذا التمييز قبل زمن طويل من أحداث الحادي عشر من سبتمبر، التي فاقمت من هذه الإجراءات .⁽¹⁸⁾

5. الإخلاء القسري للمساكن:

فعلى الرغم من تعهد الحكومة الكينية بعدم هدم المساكن في أحياء الفقراء إلا بعد إيواء ساكنيها في مساكن بديلة ، ظلت السلطات البلدية تمارس عمليات هدم المساكن وإخلاء ساكنيها قسراً . ففي عام 2004 قامت هذه السلطات بهدم 400 مسكن في «كابيرا» تمهيداً لتشييد طريق يمر بمحاذاة إحدى قرى «كابيرا» مما أدى إلى نزوح ألفين من سكان المنطقة جُلهم من النوبة . وقد أقدمت السلطات الكينية على ذلك وهي تعلم علم اليقين أن الإخلاء القسري بهذه الشاكلة يمثل إنتهاكاً لإلتزاماتها بموجب الإتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها، والتي توجب عليها إبلاغ السكان المُستهدفة مساكنهم بالهدم قبل وقتٍ كافٍ ، إلى جانب توفير المأوى البديل لهم أو تعويضهم عن مساكنهم . ومن أسوأ الإنتهاكات في هذا السياق ما حدث عام 2007 حين أمهلت وزارة الإسكان سكان «سويتو» الشرقية مهلة أسبوع واحد لإخلاء مساكنهم تمهيداً لهدمها لتشييد طريق مباقاسي- كارانجا ، ولم تفعل الوزارة أكثر من وسم المساكن المُستهدفة بالهدم بعلامة الصليب الأحمر ولم تمنح أيّاً من السكان تعويضاً ، بل أنها ذهبت الى حد التهديد بمقاضاتهم لتغريمهم تكاليف إزالة مساكنهم.⁽¹⁹⁾

7. التهجير القسري لصالح مجموعاتٍ أخرى:

تعرض النوبة للتهجير القسري لصالح المجموعات المسيحية الموالية للحكومة الكينية ، وقد إنطوى ذلك التهجير القسري على نوع من الإضطهاد الديني حيث هُدمت مساكن نوبية لصالح بناء كنائس لهذه المجموعات . ففي عام 1978 تم هدم مدرسة «موي» للبنات بإحدى أحياء النوبة لصالح بناء

إحدى هذه الكنائس ، وفي مناطق نوبية أخرى تم هدم المنازل لصالح إنشاء مؤسسات تابعة للكنيسة ، وقد أفضي ذلك إلى جعل العديد من العوائل النوبية في تعداد النازحين ، ولم يبق للنوبة سوى 700 هكتار من مجموع 4198 كانوا يعيشون فيها . وقد كانت دوافع سياسية تقف وراء ذلك التهجير، حيث كانت السلطات الكينية ترغب في ضمان التفوق العددي للمجموعات المسيحية الموالية لها لسد الطريق أمام المرشحين النوبة في الانتخابات.

8. الإقصاء السياسي :

لجأت حكومة «دانيال أراب موي» الذي خلف «جوموكينياتا» في الحكم عام 1979 إلى كل الوسائل لضمان الإقصاء السياسي للنوبة ، وفي هذا السياق نذكر أن المرشح النوبي «يونس علي» كان المرشح الأوفر حظاً في مواجهة «فيليب ليكي» المرشح الكيني الأبيض الموالي للرئيس «موي» ، غير أن «موي» قد رشى «يونس» لينسحب من الانتخابات ليفسح الطريق أمام «ليكي» ففاز هذا الأخير.

دور منظمات النوبة الحقوقية المحلية:

تشمل المنظمات الرئيسية المعنية بشئون النوبة كل من : لجنة أراضي «كابيرا» ، ومجلس كبار النوبة . وينصب نشاط لجنة أراضي «كابيرا» على قضايا الأراضي ، وكانت قد فرغت في عام 2002 من التفاوض مع الحكومة بشأن إصدار شهادات الملكية الخاصة بما يُسمى بالقرى النوبية التي تنتشر على مساحة 250-300 هكتار، أي نصف مساحة «كابيرا». غير أن المجلس ظل ومنذ ذلك الحين ينتظر بلاجدوى صدور تلك الشهادات.

أما مجلس كبار النوبة فقد تصاعد نشاطه في أعقاب الصدامات التي اندلعت في عام 2001 ، وبذل جهوداً مقدرة لتهدئة الأوضاع وإعادة الأمور إلى طبيعتها بالتعاون مع كبار المجموعات العرقية الأخرى. ويعمل هذا المجلس على ضمان احترام حقوق النوبة ، كما بادر إلى رفع دعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية بشأن قضايا منح الجنسية للنوبة وإلغاء التمييز الذي يُمارس ضدهم، إلى جانب الدور الفعال الذي قام به في الدعوى التي تم رفعها أمام المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ببانجول .⁽²⁰⁾

ولا يحتاج المراقب إلى عميق نظر حتى يثبت له أن هذه إنتهاكات تشكل تعدياً سافراً على أحكام أهم التشريعات الدولية بشأن عديمي الجنسية وهي معاهدة عام 1954 بشأن عديمي الجنسية.

فإن كانت السلطات الكينية التي جاءت بعد خروج المستعمر البريطاني تنظر إلى النوبة بإعتبارهم دُخلاء ، نقول إن معاهدة عام 1954 تصنفهم ضمن

فئة الأشخاص (الذين يقيمون بطريقة مشروعة في إحدى الدول الأطراف فيها). وعليه فقد منحهم حق تشكيل التنظيمات (المادة:15)، وحق العمل (المادة:17)، وحق ممارسة المهن الحرة (المادة:19)، وحق الحصول على مسكن (المادة:21)، والحق في الحصول على وثائق السفر (المادة:28). كما ينطبق على أفراد مجتمع النوبة وصف آخر أورده هذه المعاهدة وهو وصف عديمي الجنسية الذين إعتادوا الإقامة في دولة طرف في المعاهدة (Habitually resident in a State party). فبالرجوع إلى تاريخ مجيء النوبة إلى كينيا في مطلع الخمسينيات، يمكن القول بأن الفترة التي إنقضت ما بين قدوم النوبة إلى كينيا وقيام أول حكومة وطنية في كينيا في عام 1963 هي مدة كافية لوصفهم بالمقيمين المعتادي الإقامة في بلد طرف في المعاهدة.

والجدل القانوني هنا، أنهم إستمدوا مشروعية إقامتهم من سلطة الأمر الواقع أي سلطة المستعمر البريطاني، وبعد تصفية الإستعمار أصبحوا في ذمة السلطات الوطنية الكينية التي تلزمها التشريعات الدولية بمنحهم الحقوق الواجب منحها لعديمي الجنسية مثلما فعلت مع الآسيويين وعلى وجه الخصوص الهنود، كما سيرد في جزء لاحق من هذه الورقة.⁽²¹⁾

قضية النوبة أمام المحاكم الكينية:

نظرت المحاكم الكينية لإماماً في الدعاوى المرفوعة ضد الحكومة الكينية بشأن إنتهاكها لحقوق المجموعة النوبية، ونورد أدناه ثلاثة من الدعاوى التي إستنفذت مراحل التقاضي حتى وجدت طريقها إلى المحكمة العليا، وقد سبقتها دعوتان رُفعتا أمام المحاكم الكينية في عامي 2003 و 2006، غير أنهما لم يُكتب لهما الوصول إلى المحكمة العليا.

المحكمة العليا – دائرة المراجعة الدستورية والقضائية (العرائض رقم 65-85 و95، لعام 9102):

نظرت دائرة المراجعة الدستورية والقضائية في العرائض رقم 56-58 و 59 لعام 2019 التي تقدمت بها بالتضامن مجموعة من المنظمات الحقوقية هي: منبر حقوق النوبة والمفوضية الكينية لحقوق الإنسان والمفوضية القومية الكينية لحقوق الإنسان ضد الحكومة الكينية ممثلة في أجهزتها المعنية بحقوق الإنسان.

وملخص هذه العرائض:

1. أن الجمعية الوطنية الكينية (البرلمان) قد أجازت في العشرين من نوفمبر من عام 2018 التعديلات المتنوعة التي تم إدخالها على القانون رقم (18) لسنة 2018، التي وافق عليها رئيس جمهورية كينيا ودخلت إلى حيز النفاذ في الحادي والثلاثين من ديسمبر من عام 2018. وقد تضرر النوبة من

بعض تلك التعديلات ، سيما تلك التي ربطت تقديم الخدمات الحكومية بما فيها والتعليم والإسكان والرعاية الصحية والخدمات الزراعية وتحويل الأموال بالحصول على مستندات الهوية، وهو أمر كان يتعذر تماماً على النوبة بسبب السلطات الواسعة النطاق التي منحتها المادة (8) من تلك التعديلات لضباط التسجيلات وخولتهم طلب معلومات إثبات إضافية كشرط لإصدار بطاقات الهوية لسكان المناطق المهمشة ومنها «كابيرا» حيث يقطن النوبة. ومن بين معلومات الإثبات التعجيزية الجائرة تلك مُطالبة مقدمي طلبات مستندات الهوية من النوبة بإجراء فحص للحمض النووي (DNA) وتحديد مواقع سكنهم من واقع معلومات أجهزة تحديد المواقع (GPS).

2. ترى المنظمات الحقوقية أن إجازة هذه التعديلات تنطوي على إنتهاك للدستور الكيني، كما أنها تشكل - على نحو ينم عن سوء النية- تهديداً مباشراً لحقوق النوبة وحرياتهم الأساسية التي تكفلها وتحميها وثيقة حقوق الإنسان.

قرار دائرة المراجعة الدستورية والقضائية :

وقد خلصت دائرة المراجعة الدستورية والقضائية بالمحكمة العليا الكينية بعد نظرها في تلك العرائض الثلاثة إلى أن:

- أ. إن مطالبة مقدمي طلبات مستندات الهوية من النوبة بإجراء فحص للحمض النووي (DNA) وتحديد مواقع سكنهم من واقع معلومات أجهزة تحديد المواقع (GPS) أمر غير لازم، وينطوي على إقحام لأمر ليس ذات صلة بمستندات الهوية، وهو بذلك ينتهك أحكام البند (31) من الدستور.
- ب. إن مطالبة مقدمي طلبات مستندات الهوية من النوبة بإجراء فحص للحمض النووي (DNA) وتحديد مواقع سكنهم من واقع معلومات أجهزة تحديد المواقع (GPS) حسبما نص عليه في البنود الفرعية 5 (1) (ز) و 5 (1) (ح- ط) من قانون تسجيل الأشخاص أمر يتعارض أيضاً مع أحكام البند (31) من الدستور، مما يجعل هذه البنود الفرعية غير دستورية، وعليه فهي باطلة ولاغية.

ج. للدولة المدعى عليها الحق في المضي قدماً في تنفيذ النظام الوطني لإدارة الهوية، ولها الحق أيضاً في استخدام المعلومات التي يتم تجميعها في إطار هذا النظام، شريطة أن يتم ذلك، أولاً وفقاً لإطار تنظيمي ملائم وشامل يضمن إنسجام التنفيذ مع

المقتضيات الدستورية السارية الواردة في هذا الحكم . (22)

قضية نوبة كينيا السودانيين أمام المحافل الإقليمية والدولية: أولاً : على المستوى الإقليمي:

أقرت المنظمات الإقليمية وقوع ممارسات تمييزية ضد النوبة الكينيين، كما خلصت إليه المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان في قرارها بشأن الفصل في قضية مجتمع النوبة ضد حكومة كينيا في فبراير 2015 ، كما تبنت نفس الرأي لجنة الخبراء الأفارقة المعنية بحقوق ورفاهية الأطفال عندما فصلت في قضية أحفاد النوبة ضد حكومة كينيا في فحوى قرارها الصادر في مارس 2011. وقد رأت المفوضية واللجنة في ممارسات الحكومة الكينية بشأن التسجيل وإصدار مستندات الهوية تمييزاً سلبياً ينتهك حقوق افراد هذه الأقلية. (23) ونظراً لتعدد القضايا التي رفعتها المنظمات الحقوقية دفاعاً عن قضية النوبة نختار أهمها والتي تمخضت عن منح النوبة حقوقهم:

أ.قضية النوبة أمام المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب:

رفعت هذه الدعوى في مواجهة الحكومة الكينية مبادرة المجتمع المفتوح للعدالة (OSJI) ومعهد حقوق الإنسان والتنمية في أفريقيا (IHRDA) نيابة عن مجتمع النوبة المقيمين في كينيا أمام المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب خلال دورة إنعقادها التاسعة والثلاثين في بانجول- غامبيا خلال الفترة 9-23 مايو 2006.

ملخص عريضة الدعوى:

- وفقاً لعريضة الدعوى، فإن أحفاد النوبة الذي يتجاوز تعدادهم المئة ألف نسمة هم أحفاد الجنود السودانيين الذين تم تجنيدهم قسراً في كتيبة بنادق الملوك الإفريقية في بواكير القرن التاسع عشر ، وهم ينتمون في الأصل إلى جبال النوبة بجمهورية السودان.
- ويدعي الشاكون أن أسلافهم قد تم تجنيد و جلبهم قسراً إلى مختلف أنحاء شرق أفريقيا ومن بينها ما يُعرف اليوم بكينيا للقتال ضمن صفوف الحملة البريطانية. غير أنهم وبنهاية هذه الحملة ، لم تمنحهم سلطات الإستعمار البريطاني المواطنة البريطانية كما فعلت مع عمال السكة الحديد الهنود الذين تم جلبهم إلى كينيا.
- وإزاء ذلك الظلم ظل النوبة مجرد رعايا بريطانيين يعيشون في كينيا التي لا يعرف أسلافهم لهم وطن آخر سواها. ولم تعبأ

السلطات الكينية بعد الإستقلال في عام 1963 لوضعهم ، بل ظلت تعاملهم كأجانب على الرغم من أهليتهم للحصول على الجنسية الكينية بموجب الدستور الكيني لعام 2010 ، وبسبب ذلك فقد حُرِّموا من كل حقوقهم سيما الخدمات الأساسية مما جعلهم يعيشون في فقر مُدقع. وعليه ، فإن ما تقدم يشكل إنتهاكاً للبنود 1-2-3-5-12 (1)-13-14-15-17 (1)-18-19-22 و24 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

بعد التداول في حيثيات هذه القضية والدفعات التي قدمها طرفاها ، خلصت المفوضية إلى:

1. أن جمهورية كينيا قد إنتهكت البنود: 1-2-3-5-12-13-14-15-16-17 و18 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

2. طلبت المفوضية من الحكومة الكينية:

■ وضع معايير وإجراءات تتسم بالشفافية وعدم التمييز لمنح الجنسية الكينية.

أ. الاعتراف بحق النوبة في ملكية الأرض في منطقة «كابيرا» وإتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية هذه الملكية.

ب. إتخاذ التدابير اللازمة لضمان إن القيام بعمليات إجلاء السكان من منطقة «كابيرا» يتم وفقاً لمقتضيات المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ج. إبلاغ المفوضية عملاً بمقتضى البند 112 (2) من قواعد إجراءات المفوضية خلال (180) يوم من تاريخ إخطارها بهذا القرار بالتدابير التي إتخذتها في سبيل تنفيذ هذا القرار. (24)

موقف مؤسسات الإتحاد الأفريقي:

كان موقف مؤسسات الإتحاد الأفريقي من الدعاوى التي رفعها ليس النوبة وحدهم ، بل العرقيات الأخرى المضمومة حقوقها تكتنفه بعض المشاكل. فمفوضية الإتحاد الأفريقي لم يكن في وسعها في بادئ الأمر غير إصدار التوصيات التي كانت لاتجد سوى التجاهل من جانب الحكومة الكينية . لذلك يمكن القول بأن مؤسسات الإتحاد الإفريقي ،على وجه العموم، كانت تفتقر إلى المصادقية ، حتى أنها وُصفت بأنها مجرد كلاب تنبح ولا تُعض .

فقد شكت المحاكم من أنها تجد صعوبة في تنفيذ التفويض الممنوح لها في غياب سلطة مراقبة التنفيذ المنوطة بالمجلس التنفيذي الذي يمثل برلمان رؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي . فتنفيذ قرارات المحاكم الصادرة في مثل هذه القضايا يقتضي تواصلاً لصيقاً من حكومات الدول الأعضاء المعنية. فمن بين ثلاثة قضايا تخص المجتمعات المهمشة في كينيا لم تصدر قرارات للحكومة سوى في قضية النوبة والتي تم تنفيذ التوصيات الصادرة بشأنها تنفيذاً جزئياً لكونها كانت غير ملزمة، مما يعني أن أجهزة الإتحاد الإفريقي تحتاج إلى إستكشاف الدوافع السياسية التي تقف وراء عدم تنفيذ قرارات المحاكم الأفريقية بشأن المجموعات المتظلمة والعمل على معالجتها.⁽²⁵⁾

موقف مفوضية الأراضي الكينية:

ظلت هذه المفوضية على مر حقب التاريخ تسعى لإنصاف المجتمعات المهمشة مثل مجتمع النوبة، كما تثبت التوصيات التي دائماً ما تصدر عنها متى ما طلبت المحاكم رأيها للإستئارة به في الفصل في مثل تلك الدعاوى كما يثبت رأيها الصادر في عام 1932 بشأن قضية النوبة الذي فحواه: «إن الوضع القانوني لسكان «كابيرا» هو وضع «مستأجرين» وليس وضع «ملاك» بإرادة التاج البريطاني ، وحتى إستئجارهم لهذه الأراضي قابل للإنهاء بموجب قرار من مفوض الأراضي . ومن ناحية أخرى ، فإننا نرى أن لديهم حق في أن يتم أنصافهم. إذ أننا نعتبر أن الحكومة يقع على عاتقها واجب واضح تجاه هؤلاء الجنود السابقين... وهو إما أنها تعمل على إعادتهم إلى بلادهم، أو أن تجد لهم مأوى ... وفي رأينا أنهم لا يجب ترحيلهم قبل منحهم أرض مناسبة في مكان آخر ، إلى جانب تعويضهم عن ما لحق بهم من إرباكٍ لحياتهم، وينطبق ذات الشيء على أراملهم وأبنائهم الذين كانوا يقيمون بالفعل في منطقة في «كابيرا».⁽²⁶⁾

ثانياً : على المستوى الدولي:

وردت قضية النوبة عرضاً ضمن قضايا إنتهاك حقوق الإنسان التي طالت المجتمعات المهمشة في كينيا، ومن أمثلة ذلك ورودها في التكاليف الذي أسندته الجمعية العامة للأمم المتحدة للمفوضية السامية لشئون اللاجئين ضمن فعاليات عام 2011 للإحتفال بالذكرى الخمسين لمعاهدة عام 1961 بشأن تقليل حالات إنعدام الجنسية، حيث طلبت منها العمل مع الحكومة الكينية لمعالجة مشكلة عديمي الجنسية . وقد ورد في ذلك التكاليف أن تعداد عديمي الجنسية ، ومن بينهم النوبة قد ناهز الإثنى عشر مليوناً في سائر أنحاء العالم . وشدد ذلك التكاليف على حقيقة أن حرمان الدول لبعض فئاتها من

حق المواطنة يجعل تلك الفئات محرومة من وثائق الهوية ، مما يترتب عليه حرمانها من الحق في التعليم والرعاية الصحية والتوظيف والملكية والمشاركة السياسية وحرية التنقل. ⁽²⁷⁾ وقد أتت جهود المؤسسات الدولية والإقليمية والمنظمات الحقوقية على كافة المستويات أكلها عندما أصدرت الحكومة الكينية قراراً في الثاني من يونيو 2017 تعترف بموجبه بملكية النوبة ممثلين فيما يعرف بإتحاد مجتمع النوبة لمساحة 288 هكتار من الأرض في «كابيرا» ، مثلما أوصت المفوضية الأفريقية في قرارها الذي صدر عنها في عام 2015 بعد أن نظرت في الدعوى التي رفعتها مبادرة مجتمع العدالة نيابةً عن مجموعة النوبة، وذلك بعد الدعوى التي رفعتها نفس المبادرة بالتضامن مع معهد حقوق الإنسان والتنمية في أفريقيا في عام 2006 . وقد تسلم قرار ملكية الأرض الشيخ «عيسى عبد الفراج» رئيس مجلس إتحاد زعماء النوبة من يد الرئيس الكيني «أوهورو كينياتا» . ويشهد هذا الحدث على أن إحالة قضايا حقوق الإنسان لمؤسسات الإتحاد الأفريقي هو أنجع السبل لحسم هذه القضايا، مع مواصلة المجتمعات المتضررة لإلزامها وتمسكها بتلك القضايا ، إلى جانب إمتلاك الحكومات للإرادة والإستعداد لتسويتها. ويُسقط هذا الإعتراف بملكية الأرض جميع العقوبات التي كانت تقف أمام تمتع النوبة بحقوقهم الأخرى وأهمها حق المواطنة لأن السلطات الكينية كانت تربط ذلك الحق بملكية الأرض ضمن قيود أخرى. ⁽²⁸⁾

الخاتمة والتوصيات:

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بقضية الجنود النوبة الذين تم تجنيدهم من وحدات الجيش المصري العاملة في مصر وجنوب السودان لمساعدة قوات المستعمر الإنجليزي في كينيا لكبح جماح مقاتلي «الماوما» . وقد إنتشر هؤلاء الجنود في فتراتٍ مختلفة من خدمتهم العسكرية حتى شمل وجودهم سائر أنحاء شرق أفريقيا حتى أطلق عليهم المؤرخون إسم «نوبة شرق أفريقيا» . ويضم هؤلاء الجنود خليطاً من نوبيي شمال السودان الذين تم تجنيدهم من مصر إبان عملهم ضمن وحدات الجيش المصري في عهد الخديوي توفيق ونوبة غرب السودان الأوسط الذين تم تجنيدهم من السودان. وقد سلطت الدراسة الضوء على العديد من المحاور ذات الصلة ، وأهمها : جذور المشكلة . حيث أشارت إلى تجنيد هذه المجموعة ضمن ما يُعرف بكتيبة بنادق الملوك الإفريقية التي شكلت عماد قوات المستعمر البريطاني في شرق أفريقيا . ولإزالة اللبس الذي يعلق بمسمى النوبة الذي يُستخدم للتفريق ما بين نوبة جبال النوبة ورصفائهم النوبيين قاطني أقصى الشمال السوداني خلصت الدراسة إلى

الإسم يسري على المجموعتين النوبيتين، ويلاحظ ان الباحث قد درج لذلك على إستخدام لفظ النوبة ليسري على المجموعتين . بعد ذلك سلطت الدراسة المزيد من الضوء على الوضع القانوني للمهجرين عديمي الجنسية وحقوقهم في التشريعات الإقليمية والدولية وأشارت إلى إنتهاكات حقوق الإنسان التي طالت نوبة كينيا السودانيين، وأهم الدعاوى التي تم رفعها بشأن حقوق النوبة أمام المحاكم الأفريقية والكنينية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن النوبة المعنيين هم خليط من نوبة جنوب كردفان ونوبيي شمال السودان وقلّة من الفور وبعض القبائل الجنوبية سيما الدينكا والشك والليندي، إلى جانب خليط من عشائر القبائل الأفريقية التي حاربت في صفوف الجيش البريطاني في شرق أفريقيا فتماهت مع النوبة بأن تصاهرت معهم وإعتمدت انماط معيشتهم وسلوكهم وذابت في محيطهم في خاتمة المطاف.

إلى جانب ذاك أوردت الدراسة الأسباب التي جعلت الحكومات السودانية المتعاقبة تتقاعس عن المطالبة بإنصاف هؤلاء الجنود النوبة، وكذلك المسوغات التي ساقها المستعمر البريطاني للإحجام عن إعادتهم إلى السودان، مشيرةً إلى أن أحفاد الجنود النوبة أنفسهم لم تكن لديهم الرغبة في العودة إلى السودان، على خلاف أسلافهم الذين سعوا لذلك في منتصف خمسينيات القرن الماضي، غير أن مساعيهم تلك قد ذهبت أدراج الرياح..

وقبل وضع عصا الترحال، ينوه الباحث إلى أن شح الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع إضطره إلى الإعتماد على نحوٍ أقرب إلى الكُلي على المراجع المكتوبة باللغة الإنجليزية.

في خاتمتها توصي هذه الدراسة الجهات المعنية بتوثيق التاريخ العسكري السوداني ببذل المزيد من الجهد لحفظ الحق التاريخي لهذه الفئة من أهل السودان في أن تتعرف عليهم الأجيال القادمة ، ويمكن ذلك من خلال سبر غور سيرتهم وتديونها إستناداً على محفوظات الأرشيف السوداني (Sudan Archives) التي توجد نسخ وافية من محتوياته في جامعة درم (Durham University) على وجه الخصوص ، حيث يضم الأرشيف الخاص بالسودان في مكتبة جامعة درهم 1074 صندوقاً من الوثائق الورقية، وأكثر من 57,000 صورة فوتغرافية ، فضلاً عن 136 فيلماً سينمائياً إلى جانب الف خريطة وقدّر مهول من المواد المطبوعة. وكل ذلك الأرشيف يؤرخ للسودان منذ عام 1880 م . ويمكن البحث عنها بإستخدام الرمز المرجعي GB-:code Reference SAD-0033. (29).

ناهيك عما تحتويه سجلات المتحف العسكري البريطاني وأرشيف وزارتي الخارجية الدفاع في لندن وغيرها من الكيانات المعنية بالتوثيق للتاريخ البريطاني على وجه العموم وتاريخ الفتوحات البريطانية في شرق أفريقيا على وجه الخصوص.

وحسبي أنه تقع على عاتق المتحف الحربي السوداني ودار الوثائق السودانية مسئولية إقتفاء أثر هؤلاء الجنود السودانيين الذين عملوا في صفوف كتيبة بنادق الملوك الأفريقية في كل من يوغندا وكينيا. كما يمكن توجيه بعض طلبة الدراسات العليا في مجال التاريخ وحقوق الإنسان والدراسات الأمنية وغيرها لإفراد حيز مقدر من مساعيهم البحثية لهذه القضية.

المصادر والمراجع:

- (1) القوات المسلحة السودانية - ويكيبيديا (wikipedia.org)
- (2) Adam Hussein Adam- Kenyan Nubians: standing up to statelessness – Retrievable from: <http://www.justiceinitiative.org>
- (3) Wikipedia, the free encyclopedia
- (4) Ibid
- (5) Timothy Parsons – Kibra Is Our Blood”: The Sudanese Military Legacy in Nairobi’s Kibera Location, 19021968- -: The International Journal of African Historical Studies. Vol. 30, No. 1 (1997), pp. 87122- Published by: Boston University African Studies Center- Retrievable from: <https://www.jstor.org/stable/221547>
- (6) Aljazira news bulletin –July 8th. 2021
- (7) House of Commons Home Affairs Committee The Windrush Generation (2018) Sixth Report of Session 2017
- (8) Robert Home and Faith Kabata: Turning fish soup into fish : The wicked problem of African community land rights – Published by Babalola Journal of studies on development and Law VOL. 9: 2: 2018-Retrieval from: <https://dx.doi.org/10.4314/jsdlp.v9i2.2>
- (9) Business Daily-May 5th. 2016-. How Kenya’s Nubian community became ‘stateless’
- (10) Samantha Balaton-Chrimes :Counting as Citizens: Recognition of the Nubians in the 2009 Kenyan Census- pp. 205218- | Published online: 17 May 2011 - <https://doi.org/10.1080/17449057.2011.570983/>

- (11) Letter District Commissioner to Commissioner for Local Government, Lands & Settlement, 151930/10/, KNA, PC/CP.9168 .3/15/ and Letter of Acting Chief Secretary, 2239/8/, KNA MAA/23/1/ ii.
- (12) Major Edwards" Memorandum, 1936, p3; Kibera survey report, p.2
- (13) Elfversson, E., Höglund, K. (2017) Home of last resort: Urban land conflict and the Nubians in Kibera. Kenya. Urban Studies – Retrievable from: <https://doi.org/10.11770042098017698416/>.
- (14) 13. محند بوكوطيس: عديمي الجنسية من منظور القانون الدولي- مدونات قناة الجزيرة 16/8/2018- <https://Aljazira.net/> Author/mohand-bouktis
- (15) Michael Addaney : Dealing with statelessness in sub-Saharan Africa: The way forward- Published in "Africa Law"
- (16) Batchelor: 'Statelessness and the Problem of Resolving Nationality Status'. International Journal of Refugee Law (1998), pp. 156-182.
- (17) Press release Minister of Lands and Settlement, 2397/10/. Copy from Kibera.
- (18) Retrievable from: <http://www.minorityrights.org/3951/kenya/muslims.html>
- (19) COHRE 2006: 536-; "D-Day for Kibera`s derelict structures"- Sunday Nation, 2904/2/.
- (20) Report of the Business and Economic Research Co. Ltd., reference in Schwartz-Barcott.

- (21) Handbook of Stateless Persons` protection under the 1954 Convention relating to the status of Stateless Persons – Geneva. 2014
- (22) Kenya Law : Petition 56. 58 & 59 of 2019 (Consolidated)-
Retrieval from: [http://kenyalaw.org/caselaw/view/189189#Google search](http://kenyalaw.org/caselaw/view/189189#Google%20search)
- (23) African Charter on the Rights and Welfare of the Child.
OAU Doc. CAB/LEG/24.91990) 49/),
- (24) Communication 317 / 2006 – The Nubian Community in Kenya vs. The Republic of Kenya
- (25) Olafemi Amao. African Union Law: The Emergence of a Sui Generis Legal Order (Routledge 2018).
- (26) Quoted in Nubian Community of Kenya v The Republic of Kenya. African Commission Communication 3172006/.
- (27) UNHCR–Kenya’s Nubians: Then & Now – Nov. 17th. 2010.
- (28) Relief web – New York – 5 Jun 2017 – After Long Struggle, Kenya’s Nubian Minority Secures Land Rights.
- (29) Durham University Library Archives & Special Collection catalogue Retrieval from : catalogue: <https://n2t.durham.ac.uk/ark:/32150/s1k930bx05z.xml>